

Distr.: General
13 June 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الرسالة المشتركة المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2024/429).

ويرى الاتحاد الروسي الرسالة المذكورة أعلاه محاولة أخرى من جانب هذه الدول الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة لتضليل مجلس الأمن، فضلا عن صرف الانتباه عن انتهاكاتها العديدة للقرار 2231 (2015) وتحويل المسؤولية إلى إيران عن الأزمة المحيطة بالاتفاق النووي وركود المفاوضات بشأن إحيائه. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد موقفنا الوارد في البيان المشترك الصادر باسم إيران والصين وبلدي في إطار البند 6 من جدول أعمال دورة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "التحقق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)"، الذي أدلى به في 4 حزيران/يونيه 2024.

وندين الأعمال التي تقوم بها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة التي لن تحقق الأثر المرجو وتسعى إلى فرض نظرة مضللة عن خطة العمل الشاملة المشتركة للمجتمع الدولي وإلى وضع عقبات أمام التعاون البناء بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية. ونود أن نسترعي انتباهكم إلى أن التباطؤ الحالي القصير الأجل في الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو نتيجة مأساة وطنية، ونقدر الموقف القيادي المتوازن للوكالة في هذا الصدد.

ونشدد على أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبين بوضوح أن إيران لا تزال من بين الدول الأعضاء في الوكالة التي تجري فيها أنشطة التحقق بأكثر قدر من الدقة وعن كثب. ويتزايد العدد الإجمالي لأنشطة التحقق في جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من "تجميد" عمليات التفتيش بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويسهم تنفيذ البيان المشترك الصادر عن إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 4 آذار/مارس 2023 في إحراز مزيد من التقدم في هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، فإن الدول الغربية الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة لا تبدي صراحة عدم اهتمامها بإحياء خطة العمل فحسب، بل تنتهج أيضا سياسات وخطوات مدمرة تعوق تطبيع أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية وفقا للبارامترات المحددة



في القرار 2231 (2015). وأحدث مثال جليّ لمثل هذه الأنشطة الضارة هو القرار المناهض لإيران الذي بادرت به فرنسا ودعمته ألمانيا والمملكة المتحدة والذي اعتمده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 5 حزيران/يونيه 2024. وتبيّن نتائج هذا التصويت بوضوح أن تأييد هذه المبادرات يتناقض باطراد بسبب طابعها الاستقرازي والتخريبي.

ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي ما زال مهتما بإحراز تقدم ببناء نحو التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أظهرت المفاوضات في صيغة فيينا أن تنفيذها قابل للتحقيق ولكنه يتطلب إرادة سياسية ناضجة من الدول الغربية الأعضاء في خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، فإن هذا لا يمنح تلك الدول الحق في مضاعفة الادعاءات الكاذبة ضد إيران.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا